الا نسبة تثنى اليها بالنسبة الواقعة فى الكلام فتقول بالنسبة متعلق بالمقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون متبوعه مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد و
عمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد مقصود نسبة المجئ اليه بنسبة الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة
المجئ اليه مقصودة كذلك نسبة الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودة
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها فقط وقولنا مع
متبوعه احتراز عن البدل لان المقصود دون متبوعه مثل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وأم واما واولان المقصود بالنسبة بهما احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما فاجب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة الا لما يدل لتوطئة ذكر التابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالمفرغ على المتبوع من غير استقلال به فلا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بتلك الحروف النسبة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكر
فيها ومنعا الرد فه لزيادة التوضيح بقوله بتوسط بينك اى بين ذلك التابع وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو لم
يكتف بعقله تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكريم والطبيب الماهر ولكنها لا تسمى
لها حينئذ احد هذه الاسماء كونها صفة لزيد تابعة له متبوعة المعطوف عليه وانما كونها معطوفا
على الصفة المتقدمة تابعا لها ومتبوعا على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها
صفة لزيد بتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم
ان يكون العطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل

هذه

الصفة الثانية

هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق
عاطفا وقيل قد يجوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة للتأكيد اللفظى فى مواضع
عديدة من الكشاف وحكم الحكم فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى منهم ودون
فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بتبعية التابع بتوسط
الواو لقيل مثل هذه الصفة ونقل عن الحكم انه قال فى امالى الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم فى الطائى
تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس معطوف عليه التحقيق وانما هو باق على ما كان
عليه فى الوصفية واما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
ولوجود العطف كالملك الدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الغرض المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها بها على ما تدل عليه فى غيرها وان كان الى بعيد من
غير شهرة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل المجرور المنفصل بايد كان او ضمير
لا المنفصل اكد بمنفصل او لا تم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لشدة اتصاله
انه متصل لا يجوز انفصاله وهو من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حرف الكلمة تأكد او لا فلا يعتد بتصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيد فيحصل له نوع
استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان
يلزم ان يكون هذا المعطوف اكد تأكيدا وهو باطل بان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كما يجوز لفظا وكذا ان كان متصلا مستترا نحو ضرب انت وزيد لم يكن كما يجوز
معنى لا حاجة فيها الى التأكيد بمنفصل مثل ما ضرب انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع

حروف

من الجمع والترتيب وغيرهما

وفى جعلها غير عاطفة فى

الصفات عاطفة فى

غيرها صح

فيحصل

ويجوز تأكيد المتصل المرفوع

المنوى فى العطف نحو ضربت

انت وضربت انا وزيد

حرف العطف

ويكون التابع

Copyright © King Saud University